ما لوا الى الاول والمشاؤن الى الثانى وتحرير محل النزاع على ما يفهم من
كلام العلامة الشيرازى ان الاختلاف بين الاشياء يتصور على انحاء
اختلاف بالمهية كما بين الانسان والفرس واختلاف بالعوارض
كما بين الزنجى والرومى واختلاف المهية بالكمال والنقصان فبعد
الاتفاق على الاولين اختلفوا فى الثالث فالاشراقية اثبتوه والمشاؤن
نفوه والاختلاف بالكمال والنقصان كونها فى نحو من الوجود زائدا
بنفسها على نفسها فى نحو آخر من الوجود من دون واسطة فى
العروض هذا فى النحوين الاخرين اما النحو الاول فلا يتصور فى الذاتى
وهو الاشبه لان الذاتى لا يكون مقتضى الذات اما الثانى فالاشبه
جوازه فى الذاتى والمهية لان العلة والمعلول قد يكونان من نوع واحد
فلا بد من ان يكون العلة بمهيتها مقدمة على ماهية المعلول على ما بنى
عليه الجعل البسيط واو مهيتهما واحدة فلا بد ان يكون هى فى نحو من
الوجود متقدمة على نفسها فى نحو آخر منه ومصداق حمل النوع عليهما
ذاتاهما مع كون احدهما متقدما على الآخر فصدق النوع على بعض
افراده وهو العلة مقدم على صدقه على بعض آخر هو المعلول قال
الصدر الشيرازى الاشراقية جوزوا التشكيك فى المهية بجميع انحائها
فالجواز بالنحو الثانى قد عرفت واما النحو الاول فلانهم لم يفسروه بما ذكر
لانهم قالوا وجود العلة اولى من وجود المعلول مع عدم كونه مقتضى
الذات وهذا النحو من الاولوية يجوز فى المهية بلا ريب واما جواز النحو
الاخرين فلان المقدار انما يزيد على مقدار آخر بنفسه كالخط بنفسه
الخط يزيد على آخر وكذا السواد الشديد على الضعيف اجيب عن الاول

بان

بان مهية المقدار يصدق على الكبير كما يصدق على الصغير بلا تفاوت
لكن الكبير اذا قيس الى الصغير يحدث التفاوت فالتفاوت انما يحدث
فيه بواسطة الاضافة وايد بكلام الشيخ ولا يخفى عليك ان التفاوت
بالزيادة والنقصان انما هو فى المقدار بلا واسطة فى العروض لان المتزايد
بالذات هو المقدار ليس الا ان الزيادة اضافة فلا يعرض معروضها
الا بالقياس الى آخر معروض للنقصان والاضافة لو كانت واسطة
لكانت فى الثبوت والا لكانت زائدة وناقصة فلا يكون اضافة ويحول
حوله ما فى العروة الوثقى ان الاضافة التى هى مناط الزيادة انما كانت
منضمة الى المقدار فى الكم ومع هذا فالكلام فيه كالكلام فى المقدار
فاما يتسلسل او ينتهى الى مقدار يكون بنفسه زائدا او ناقصا واما
انتزاعية فيكون منشاء انتزاعه المقدار لان غيره لا يكون منشاء
لانتزاع الزيادة والنقصان فيكون هو بنفسه زايدا او ناقصا نسقط
ما قيل انه انتزاعى ومنشاء انتزاعه هذا الكم وللهدية دخل فى انتزاع
الزيادة والنقصان ممنوع والصحيح ان غير الكم وهو الهدية لا يكون
منشاء لانتزاعهما لان الهدية امر عدمى لا يكون متصفا بهما من غير
واسطة فى العروض ولو كانت واسطة لكانت فى الثبوت والموجود
ليس الا نفس المهية فهى المعروض لهما والهديتين ومنشاء لانتزاعهما
والهديتين بحفظ والله اعلم واجيب عن الثانى بان الشديد
والضعيف مختلفان بالمهية لاختلافهما بالفصول المنوعة وهو فاسد
كما سيظهر انشاء الله تعالى واختار المص مذهب المشائين وقال
لا تشكيك فى الماهية الجوهرية ولا فى العوارض اى المهية العرضية

الاضافة واسطة

وما قيل ان غير الكم لا يكون منشا
لانتزاع الزيادة والنقصان ١٢

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)